عبد الحليم سيف
Ahalim_227@yahoo.com

لِمَ العجلة !!

اليمن إلى أين؟ هذا السؤال الذائع ،سبق وأن طرحه اليمنيون على أنفسهم ؛وعلى أصدقائهم ألف مرة ؛قبل وأثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في الثامن عشر من مارس 2013 ،وكان معبرا عن حيرة ناتجة عن التورم المتزايد في مواقف أطراف وقوى عملت على تقطيع الوقت بهدف وأد العملية السلمية ؛لجعل البلد داخل ثلاجة الجمود العبثي؛ ووضعها على "نار" اللاحل ؛لربما بحثاً عن تكتيكات خاطئة عصية على الفهم ؛ورغم أن الأحداث الخطيرة ؛كانت تشير إلى أن المؤتمر ذاهب إلى الفشل ؛فإن الوقائع قادت إلى التوافق والخروج بنتائج تلبي طموحات وتطلعات الشعب اليمني ،والأهم أن ذاك السؤال التقليدي ،مازال اليوم ملحا ؛وإن بصيغة أخرى ..هل يدخل اليمن بعد نجاح الحوار بداية مرحلة جديدة لإنهاء أزماته المتفجرة منذ نصف قرن؟

الثابت حتى اللحظة ؛أن هناك سقفا واحدا يجتمع تحته وحوله رغبة شعبية جامحة ،وتفاعلات إقليمية ودولية ايجابية معلنة لمساعدة اليمن ،ودفعه نحو ترجمة استحقاقات المرحلة الانتقالية على الأرض ،والتي من شأنها رسم ملامح المرحلة المقبلة وآفاقها ؛وتهيئة الساحة لمواجهة المنعطف الحاسم باتجاه المستقبل المنشود، وهذا يتطلب من بين أمور كثيرة اتخاذ قرارات شجاعة صارمة ،بحجم التحديات الداهمة والأخطار المحيقة ؛وعلى رأسها استعادة سيادة الدولة وفرض هيبتها وإحكام سيطرتها على كامل التراب اليمني ،والبدء بإطفاء حرائق الاقتتال الداخلي في شمال الوطن ،ومنع تورط بعض المغامرين في خوض حروب إقليمية بالوكالة ؛لن تكون في مصلحة اليمن بقدر ما ستهلك من يجعل نفسه أدوات رخيصة بيد قوى خارجية تتربص باليمن ووحدته وحاضره ومستقبله ،قوى لا هم لها سوى التفكير بمشاريعها التوسعية، ولنا عبرة لما يحدث في العراق وسوريا ولبنان وليبيا ومصر والصومال وتونس وفلسطين والسودان ،من دمار شامل ؛سيطال يوما كل من يخطط لتمزيقنا إلى إقطاعيات وكنتونات لا حياة فيها .

وفي هذا الإطار المفتوح ،ثمة مطالب شعبية عاجلة تفرضها تطورات اللحظة ؛تتمثل في تجريم حمل السلاح واستخدام العنف بغية تحقيق مكاسب سياسية بالقوة ،وضرورة نزع الترسانة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة من أسلحة المليشيات والجماعات والأحزاب والفئات المختلفة بقوة القانون ،علاوة على اتخاذ طائفة من الإجراءات القانونية والإدارية من اجل إرساء قواعد للتعايش المشترك والقبول بالآخر وإشاعة روح التسامح والمصالحة وإعمال العقل والمنطق وتغليب صوت الحكمة واعتماد لغة الحوار والوفاق ؛انطلاقا من قاعدة الانصهار الوطني الذي يقدم المصلحة العامة للشعب والانتماء لليمن على ما عداها من مشاريع فئوية وذاتية ضيقة ..لا مستقبل لها إلا في توابيت أحلام الموتى.

وإذا انتقلنا في هذه السطور العجلى من تحسس مواقعنا المكفهرة ..إلى كيفية الخروج من الوضع الخطر ،فإنه يتعين علي أن انوه إلى ضرورة تحرك الأغلبية العظمى الصابرة والصامتة من شعبنا ،وعليها أن تخرج من متاهات الزمن الماضي ؛لتنهض من موقع الانتظار بحسها الوطني وغيرتها اليمنية ،نحو قطع الخوف من الآتي ،بحيث تقف مساندة للقيادة السياسية برئاسة الرئيس هادي لتمارس ضغوطها المشروعة وبمختلف الوسائل الحضارية على كافة الأطراف السياسية ،الملتزمة بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني ،والتي عليها أن تثبت صدق نواياها المعلنة يوميا وتبادر فوراً بتطبيق وثيقة الضمانات دون التفاف ومناورات ،لأن ما يجري الآن من اقتتال دموي بأسلحة ثقيلة ومتوسطة بين إخوة في الوطن ،ليس محدود القيمة والتأثير على منطقة بعينها ،أو اعتباره تصفية حسابات بين حلفاء الأمس وخصوم اليوم ،بل مقدمات لما هو أسوأ، وهو ما لا نتمناه لوطننا وشعبنا!!

من أصداء الواقع

تتزاحم الأحداث على نحو يجعل من الصعب متابعتها أو ترتيب أولوياتها لكن يبقى مقياس الانشغال بها هو ما يؤثر على الناس وشؤون حياتهم ويتعلق بأمنهم واقتصادهم وحرياتهم ومستقبلهم.

لذلك لابد أن تنعكس قضايا وهموم الجمهور في كتابات الكاتب على الأقل كونه يكتب لهم وإلا وجد نفسه يغرد خارج السرب ويكتب لجمهور ليس موجوداً،أو غير مستعد أن يقرأ له لأنه ليس معنياً فيه.

(1)

طالما وأننا على بعد أيام قليلة من الاحتفال بالذكرى الثالثة للثورة السلمية في 11 فبراير/شباط الجاري،فإن من الإنصاف والعدل والأخلاق أن نذكر من ساهموا في صناعتها وقدموا أرواحهم في سبيلها فمنهم من نال الشهادة وارتقى للمجد ومنهم من لا يزال جريحاً يحتاج العلاج والرعاية والاهتمام ومنهم من لا يزال مغيباً خلف قضبان السجون بدون أي مبرر.

24 معتقلاً من شباب الثورة في السجن المركزي بمحافظتي حجة وصنعاء دخلوا في إضراب عن الطعام منذ السبت احتجاجاً على عدم الإفراج عنهم وإعادة حريتهم المسلوبة رغم التوجيهات الرسمية المختلفة وآخرها ما نصت عليه وثيقة ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار التي دعت لإطلاق سراحهم.

وإلى جانب المعتقلين هناك حوالي 17 مخفياً قسراً وفق أرقام المجلس العام لمعتقلي الثورة،فهل نجد من الجهات المعنية إعادة الأمل للمعتقلين والمخفيين وتكريم الثورة بإنصاف رموزها وقادتها؟

(2)

تتفاعل قضية تعديل أسعار الغاز اليمني الذي تم بيعه بثمن بخس عام 2009م لشركتي توتال (دولار واحد للمليون وحدة حرارية) وكوغاز الكورية الجنوبية (ثلاثة دولارات للمليون وحدة حرارية) على المستويات الرسمية والشعبية.

وبعد أن تمكنت الحكومة من الإتفاق مع كوغاز لتعديل الأسعار إلى أربعة عشر دولاراً بدلا من السعر السابق لا تزال المفاوضات قائمة مع توتال للوصول إلى نفس السعر أو مساوته بأسعار بيع النفط في السوق العالمية.

خسائر اليمن جراء هذه الصفقة كارثية ولا يعقل أن يستمر الحال كما هو خاصة والبلاد بأمس الحاجة للمال لتدبير احتياجات مواطنيها ورفد خزينة الدولة التي تواجه شحاً في الموارد جراء توقف تصدير النفط بسبب استمرار الاعتداءات على أنابيب النقل.

كي ننتصر في هذه الصفقة نحتاج إسناد ملف التفاوض لفريق احترافي متخصص مدعوم سياسياً وقانونياً وإعلامياً وشعبياً وهناك مخارج قانونية وإن لم تنص في بنود الاتفاقية،منها الإجحاف الذي لحق باليمن وشبهة الفساد التي تحدثت عنها الحكومة مؤخراً وهذه تكفي لرفع دعاوى قضائية ضد توتال في محاكم أمريكية تقبل تلك الدعاوى لمجرد وجود شبهة فساد ورشاوى على أن لا يتوقف التفاوض عند حدود تعديل الأسعار وإنما تعويض اليمن عن فوارق السنوات السابقة كحق مشروع ولن يضيع حقٌ وراءه مطالب.

(3)

استمرار فتح جبهات الحروب هنا وهناك بعد مؤتمر الحوار لا يهدد فقط تنفيذ مخرجات الحوار الذي انتظره اليمنيون عشرة أشهر وإنما الدولة التي تريد الجماعات المسلحة منازعة سلطاتها وتوسيع نفوذها.

لا يمكن تنفيذ مخرجات الحوار دون سحب الأسلحة الثقيلة من جميع الجماعات المسلحة وتسليمها للدولة التي من حقها وحدها احتكار القوة المشروعة بموجب القانون كي تستعيد هيبتها وسيطرتها على كل المناطق.

ضعف الدولة أو غيابها ليس مبرراً لأحد توسيع نفوذه واستغلال هذا الوضع لتنفيذ أجندته على مناطق يسيطر عليها بقوة السلاح وإلا تحولت البلاد إلى كنتونات يتصارع عليها أمراء السلاح والصراع على غرار الصومال.

يجب أن يساهم الجميع في بناء الدولة الحديثة التي تقوم على المؤسسات والتداول السلمي للسلطة لضمان حقوق المواطنين دون تمييز وهذا هو المخرج لطي صفحة النزاعات وسلب الحقوق وإلا سنبقى ندور في حلقة مفرغة ليس لها نهاية.

(4)

عودة مسلسل اختطاف وقتل الأجانب سواءً كانوا دبلوماسيين أو عاملين في المجال الإغاثي والنفطي مؤشر خطير يضر بالبلاد وسمعتها الخارجية التي تأثرت سلباً جراء تدهور الأوضاع الأمنية وتفشي ظاهرة الانفلات الأمني.

اختطاف مواطن ألماني وآخر بريطاني في غضون أقل من يومين الأسبوع الجاري يهدد بإغلاق قنوات الاتصال بالعالم الخارجي خاصة إذا ما قررت بعض الدول كما حدث من قبل إغلاق سفاراتها أو دعوة رعاياها لمغادرة اليمن خوفاً على حياتهم.

على الحكومة أن تولي ملف حماية البعثات الأجنبية والأجانب عموماً أولوية بشكل مستمر وأن لا تقتصر على تكثيف إجراءاتها أثناء وقوع حوادث من هذا النوع وتغفل بقية الأيام حتى لا توفر فرصة للعابثين بمستقبل البلاد جرها لمزيد من الخراب والدمار.

وأهم شيء يجب أن تدركه الحكومة أن لا تفتح باب الفديات مقابل الإفراج عن المختطفين خاصة ممن لا يزالون مخفيين في أماكن غير معلومة،لأن فتح هذا الباب يشجع ازدهار مثل هذه التجارة ويفتح شهية الخاطفين للمزيد من الأعمال الخارجة عن القانون.

مارب الورد
lbb1986@hotmail.com

عبدالرحمن مراد

ما بعد الحوار الوطني

انتهى مؤتمر الحوار الوطني وبدأت إشكالات المستقبل تبرز من خلال ذاك الصراع بين اللحظة والمستقبل ولعل امتداد الماضي في صميم التجربة الجديدة التي تحملها النصوص النظرية لمؤتمر الحوار ورموز الماضي وقواه التاريخية من حيث التشبث وتعطيل الحركة والانتقال قد يجعلنا أمام سؤال المستقبل الكبير..وماذا بعد؟

كنا نأمل أن تكون مخرجات الحوار مسنودة بحالة انتقالية جديدة في الحكومة وفي رموز المؤسسات التشريعية وبحيث ننمي الشعور الجماهيري والاجتماعي بتباشير التحول وبالثورة باعتبارها حالة من حالات التبدل والتغاير التي قد تمتد من الماضي ولكنها تدرك ضرورات اللحظة الجديدة وتدرك استحقاق التحول والانتقال والتبدل فالقضية ليست تيها ولا هي حالة من حالات إفراغ الطاقات الانفعالية بل آمال وتطلعات جماهيرية تشرئب إلى الانعتاق من رق الماضي واللحظة وتبحث عن وجودها الجديد في زمن الحداثة وما بعد الحداثة وزمن الإيقاع المتسارع في التطور والنماء والشفافية والحريات والتعبيرات الثقافية المتنوعة وزمن التعدد والتعايش، فالثابت أن الواحد يتعدد كصيرورة زمنية لا يمكن القفز على قانونيتها وجوهريتها وحقيقتها والذين يقولون بالخوف من نظام الأقاليم لا يدركون ضرورات اللحظة الجديدة ولا يدركون بوعي كامل استحقاقها ولكنهم من خلال ما هو مطلق في عموميته يبحثون في حروفه وأسطره عن خصوصيتهم وذواتهم وأناهم ومصالحهم، أما مصالح السواد الأعظم من الجمهور فقد دلت الأيام أن القائلين بها هم أول المنقلبين عليها فحضور الذات الفردية أو الذات الحزبية أو الذات المتمرسة حول جماعة أو إيديولوجيا أكثر ظهوراً في المشهد السياسي اليمني أو تحت سمائه التي تبدو ضبابية من خلال ذلك التمترس حول الأسماء التي ارتقت إلى الكراسي من على أنهار الدم وجماجم الضحايا من فئة الشباب ولم تعر الشباب ومستقبلهم اهتماماً يليق بهما.

اليمن ليس مجموعة أسماء وصلت إلى كراسي الوزارات والأحزاب السياسية لا نظنها هي تلك الأسماء التي تتربع على كراسي الوزارات، اليمن أكبر من كل الأحزاب والأحزاب أكبر من كل تلك الأسماء والتغيير في الأسماء لا يعني نهاية الأحزاب ولكنه قد يعني المستقبل واليمن، إذ أن نجاح الحوار لا يكتمل دون شعور الجماهير بحالات التغيير والتبدل في الوجوه المألوفة، كما أن مخرجاته تفرض التفاعل مع نصوصه المتوافق عليها فالشراكة الوطنية حين تغيب عن اللحظة الجديدة التي تعقب (25 يناير) تضاعف من شعور النكوص والانكسار عند الجماهير العريضة، ولعل المتابع لشبكات التواصل الاجتماعي والمنخرط في الشأن الاجتماعي والمتفاعل، يدرك أن المزاج الشعبي بدأ يهرب إلى نقاط مضيئة في التاريخ فهو يبحث عن صدام وعن إبراهيم الحمدي، وعن عبدالناصر، حتى القذافي بدأ يحضر في مفردات الخطاب اليومي والمتداول وفي ذلك دلالة على أن الحس الشعبي يبحث عن لحظة انعتاق من رق اللحظة وقيدها وهيمنتها.

ومن الغرائب أن ترى بعض الأحزاب تبحث عن غنائم السلطة في اللحظة التي هي فيها وتترك مواقعها في خارطة المستقبل حتى يتمكن الآخر من ملئها، فالذين يحرصون على أنفال هذه اللحظة وغنائمها إنما يكتبون قصيدة رثائهم الأخيرة ولا قيمة لهم في المستقبل، فاللحظة التي يعيشها الوطن من حيث شلل الفاعلية والحركة ومن حيث التعطيل والانقسامات، ومن حيث التمايز الجديد سواء التمايز الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي لن تصنع مستقبلاً للقوى التي تسهم في تفاصيلها ولذلك فالأحزاب والقوى الاجتماعية والسياسية التي ترغب في الخروج من دائرة الفناء عليها أن تعي اللحظة وتدرك أن مراقبة الوضع من خارجه خير لها من المساهمة في صناعته وقد تكون تلك فرصتها الأخيرة في إعادة الترتيب من حيث القيام بالتحليل الطولي والمقطعي ومن حيث التفكيك وإعادة البناء بما يتواكب واللحظة الاجتماعية والثقافية والسياسية الجديدة.

وكان الأجدر بمؤتمر الحوار أن يتوافق على تشكيل حكومة وطنية من بين أعضاء كل المكونات التي شاركت فيه لتقود مرحلة التأسيس لمخرجاته، وفي ظني أن ذلك سيكون الأنفع لليمن وللأحزاب نفسها، لليمن من حيث إظهار حالة الانتقال، وللأحزاب من حيث الوجود والفاعلية في المستقبل فالتغاير في الشكل وفي النظام الذي ستكون عليه اليمن يفرض تفكيراً تفاعلياً جديداً معه، وعلى الأحزاب أن تخلد قليلاً إلى الراحة حتى تعيد إنتاج نفسها في المستقبل، ومن حق اليمن أن تستعيد ذاتها من بين أنياب الصراع السياسي المدمر وتلك الجدلية يفترض التفكير فيها في مرحلة ما بعد الحوار.

خالد القارني

الكفاءة السياسية العربية.. بين الثرثرة والاستبداد!!

أثبتت السنون الخوالي من القرن الماضي أن الاستعمار الأجنبي لم يغادر البلاد العربية تحت ضغط المقاومة الوطنية بشكل أضراري تاركا وراءه أذيال الخيبة والهزيمة كما رسمته مراكز إعلام الأنظمة، وإنما الذي حدث انه درس الرحيل بعناية ودرس ما بعد الرحيل بعناية أدق وأكثر عمقا.

واستطاع بواسطة كفاءته السياسية الاستعمارية أن يستبدل مشروع الاستعمار الجغرافي المباشر باستعمار جغرافي وزماني عن بعد أو اللامباشر. والحديث عن كيف غير مشروع الاستعمار المباشر الجيواستراتيجي بالمعنى العسكري والاقتصادي للإبقاء على المنطقة تحت تصرفه قد يخرجنا عن موضوعنا غير أن الإلماع إليه هنا مهم.

لقد شكل تقسيم المنطقة العربية الواحدة الموحدة حجر الزاوية في مشروع الاستعمار الجيواستراتيجي اللامباشر وفي أجندة سياسته الجديدة رسم فيه خارطة طريقة شملت تقسيمها على أساس "الدويلات القطرية الحالية" بما يجعل إمكانية تحقيق تنمية بشرية ومادية إذا باشرها كل قطر بمفرده في حكم المستحيل فعليا ورمزيا. لأنهم أدركوا حقيقة لا يريد العرب إدراكها وهي أن طبيعة تركيبة المنطقة العربية هي طبيعة تكامل وتعاون وهما شرطا التنمية.

وشملت خارطة طريق الاستعمار اللامباشر تحديد "خلفاء" الاستعمار في الحكم، وتحديد تداوله، وتحديد مرجعيته. وكان مآل الأمر وبعد أن تم القضاء على قادة النضال والمقاومة الحقيقيين بأن ولى على البلاد التي أوهمها بأنها تحررت منه دمى تحركها أيديه بصورة مباشرة وغير مباشرة (قواعد، خبراء، مصالح، أجهزة).

وأما تحديد تداول الحكم فكان تداولا حربيا أو تداولا عسكريا على الحكم وفق نظرية الانقلابات على السلطة أو وفق نظرية توريثها ومن المعروف أن النظريتين لا تقبلا مطلقا التعايش مع نظرية تقاسم المصالح والمشاركة في الحكم، وكان المصير أن صارت الأمة مقسمة إما تحت (العبودية العسكرية) وإما تحت (عبودية الجبرية المطلقة). والجميع لا يخرجون عن قانون التبعية وصاروا آلة وأداة لاستراتيجية يؤدون فيها دورا استعماريا دون وعي أو اضطرار.

والحقيقة التاريخية أن كل الأنظمة العربية من جنس واحد جعلت وطنها بزنس مافيا، تتقاسم تركة بلا صاحب كأمراء حرب في خارطة الاستعمار للقضاء على وحدة الجغرافي، والاحتفاظ بدورها المسيطر بالاستبداد والفساد على مقدرات البلاد.

واستطاع "خلفاء" الاستعمار أن يجعلوا لكل قطر هويته التاريخية المزعومة، ورغم أنها قشرية اعترف بها المستعمر وشكل منها غطاء الارتباط بها وشرعية أساس بقاء النظام القطري وعلة قطيعته مع باقي الأقطار العربية موطدة بذلك شروط جعل هذه المنطقة عاجزة عن الاستقلال.

وكان من الضرورة بمكان أن يكون "لخلفاء" الاستعمار سواء في الدويلات التي تشكلت على أساس صراع القوة أو التي تشكلت على أساس صراع الرموز أدوات ووسائل يستحيون بها الأمة ويحكمونها رغم أنفها بالحديد والنار بدعوى قودها إلى جنة جديدة عرضها خرم البرة!!. ومثل العنصر البشري الركيزة الأولى لهذه الأدوات، و من صنف أولئك الرجال المجبولون بطابع "الطاعة العمياء" أخرجت مدراس الشموليات والانتماءات الضيقة والمصالح غير المشروعة الكثير منهم. لأنهم القادرون دون غيرهم على أن يحولوا الواقع إلى مجرد ساحة إيديولوجية للتحقير من الذات، وأن يجعلوه مجرد معابر لتجارة الممنوعات. وان يجعلوا المواطن عبدا لسلطان الحاجات المادية التي بدون التحرر منها لا قيمة ولا معنى لحريته.

وفي سبيل ذاك سعت الأنظمة العربية إلى شد حبال الانحطاط الذاتي والاستعماري في جيد المواطن العربي مستهدفة زعزعة الثقة بنفسه واستضعاف "الإحساس بالفعالية السياسية"، لديه مما يجعل انخراطه في العمل السياسي صعبا في ظل شعوره بعدم الفعالية الشخصية. واحتكرت "الفعالية السياسية" في أيدي الحكام وأعوانهم وقتلت في عقول المحكومين وفقدوا تأثيرهم على النظام السياسي عند اتخاذه القرار السياسي". وأدى هذا الغياب إلى خلق حالة الاغتراب السياسي كمفهوم مهم في المشاركة والسياسات الديمقراطية يشير إلى شعور المواطن بالانفصال عن النظام السياسي أو رفضه كليا.

ومع أن الأنظمة السياسية العربية لم يكن لها أهداف غير هدف البقاء في السلطة فان سلوكها لم يتجاوز الإبقاء على نفس التبعية لكون الدويلات القطرية أقصى ما يمكن أن يحققوه بهذا السلوك هو مواصلة الكلام على الخصوصيات القطرية.

لقد دفع الانحطاط الاستعماري بمن لا يجدون المهارات اللازمة للسلوك السياسي الفعال إلى لعب دور المسيطر على مقدرات البلاد خدمة لمصالحهم الخاصة. واستمرت الحكومات العربية على نفس المنهج في تحطيم الكفاءة لكوادرها الوطنية من خلال تمسكها بتشريعات لم تعد صالحة أو بجعل منظومتها الإدارية مفتوحة أمام الانتماءات المذهبية أو المناطقة.

لقد شكلت الواسطة ضدية للكفاءة بشكل عام وعلى وجه الخصوص الكفاءة السياسية وهما في صراع دائم في وطننا العربي من المحيط إلى الخليج وخاصة في بلادنا لأننا نجد طرفين مختلفين بين من هم مع الكفاءة كمعيار نظيف وقانوني، ومن هم مع الواسطة كأقرب طريق للوصول للهدف واستثناء معيار الجودة.

وللأسف أن من يقفون عائقا أمام تطبيق معيار الكفاءة هم الأقوياء أصحاب النفوذ ممن يغلبون المصالح الخاصة على العامة، وشلليون لا يلقون بالا لأهمية البناء المؤسسي وعلى عكسهم نجد أن داعمي الكفاءة وتطبيق معاييرها هم أناس ضعفاء وقلوبهم على المصالح العليا للوطن والمواطن.

وفي كل الأحوال كلنا أمل أن يأتي اليوم الذي تحل فيه ثقافة جديدة مبنية على ثقافة الكفاءة لا الواسطة والمحسوبية، وليس مستحيلاً ذلك إذا ظلت الشعوب متمسكة بحقها في الحياة.. العيش بحرية وكرامة وبروح فكرة الكفاءة لبناء الوطن الجديد.

جمال الظاهري
Aldahry1@hotmail.com

الفيدرالية وغواية الترويج ؟!!

> انتهى المتحاورون وانفض المشهد الأول بنتائج توافقية رأى المؤتمرون انها تحل المعضلة وترسي لعهد جديد خال من كل أزمات واعباء السلطة التي ظلت أساس ومنبع كل مشاكل المجتمع وعلى رأس هذه النتائج الاتفاق على نوع النظام الذي نحتاجه لبلدنا من أجل مستقبل أكثر أماناً وديمومة خالياً من الصراعات. صحيح أن هذه النتيجة جيدة ولكن من الواقعة أن ندرك أنها معلقة بأماني وعشم المساندة الدولية وخاصة في كلفتها المالية لذا رأيت أن أعرض في هذا المقال على ما يميز هذا النظام الجديد وما يعيبه:

عرف النظام الاتحادي «الفيدرالي» قديما منذ الحضارة اليونانية وعرفته أوروبا في العصور الوسطى وأهم ما يميزه أنه يقوم على مبادئ أساسية أهمها:

أولا: سيادة الدساتير الفيدرالية وما ينتج عنها من قوانين على دساتير وقوانين الولايات أو الاقاليم.

ثانيا: إقراره بالاستقلالية الذاتية للأقاليم وبما لا يخالف دستور الدولة الفيدرالية «المركز» وذلك فيما يخص الأمور السياسية والدستورية «التشريعية» والقضائية واستقلالية مؤسسات الاقليم في تنظيم علاقاتها الثنائية في إطار الاقاليم الفيدرالية كوحدات تمثل دولا داخل الدولة المركزية.

ثالثا: تعطى الاقاليم الصغيرة أو ذات التعداد السكاني القليل فرصة المشاركة الفاعلة في السلطة الاتحادية بمعنى مشاركتها في وضع الدستور الاتحادي، وأيضا في صياغة القوانين الاتحادية وإمكانية اعتراض على أي قانون ترى فيه الاقاليم أو الولايات مساسا بمصالحها الحيوية.

رابعا: تشارك (المركز) الدولة الاتحادية بإداراتها التنفيذية عبر ممثليها في المؤسسات الاتحادية الموجود في كل الاقاليم، ما يعني أن سكان الاقليم ممثلون في السلطتين السلطة الفيدرالية والسلطة المحلية دون حدوث ازدواج في المهام أو تضارب، لأن سلطات السلطة الفيدرالية مقدمة على المحليات كمؤسسات حكم وكأشخاص يمثلونها، بما يعني أن الحكومة الفيدرالية وتشريعاتها فوق الحكومات المحلية وسلطاتها وتشريعاتها وقوانينها وفي نفس الوقت تساهم الحكومات المحلية في ممارسة السلطة الفيدرالية بشكل تكاملي يضمن عدم طغيان أو إهمال حاجة الحكومات المحلية تجاه الأقاليم التي تمثلها.

هذه الأربعة المبادئ تعتبر أهم ما يميز الحكم الاتحادي الفيدرالي ويظهر لنا هنا أن هذه التركيبة تبدو مثالية لمعالجة مظالم المركز أو النظم البسيطة التي عجزت عن الايفاء بمبادئ العدالة التشاركية بين جميع مكونات المجتمع الخاضع لسلطة الدولة الاندماجية البسيطة.

مما سبق يتضح أن هناك ثلاث حالات تحكم العلاقة بين المركز والمحليات اختصاصات للمركز، واختصاص للمحليات، واختصاصات مشتركة بينهما.

أهم ما عرف في التجارب الفيدرالية عن اختصاصات المركز تمثل في السلطات التالية: الشؤون السياسية وعلاقة الدولة بالدول الأخرى- الشؤون المالية للدولة- الشأن العسكري «الجيش».

الأمور التشاركية أهم ما هو جلي فيها متمثل في الجوانب الأمنية- والتعليمية والصحية والاقتصادية، فيما اختصاصات الولايات أو الاقاليم فتتمثل في كل ما لم تشمله اختصاصات المركز التي تضمنها الدستور الاتحادي.

نشأت الحاجة لمثل هذا النظام من أجل ضمان مشاركة الجميع في الحكم بصورة توافقية تحد من هيمنة جزء جغرافي من الدولة أو طرف أو مكون على غيره أو على الباقين هذا في الشأن السياسي والإداري أما في الجانب الاقتصادي ورغم أنه يشجع على التنافس بين الأقاليم في تقديم خدمة أفضل إلا أن الحقيقة أنه يغذي التفاوت المعيشي في المجتمع ويغذي الخصوصيات المحلية في ما يؤدي إلى ظهور النزعات الانفصالية.

وأهم ما يعيب هذه النوعية من الأنظمة هو كلفتها في تسيير الجانب الإداري، وأهم ما يميزها أنها آمنة في جانبها السياسي والقانوني بمعنى أنها تضع حدا للانقلابات العسكرية ولطغيان الكيانات الحزبية أو الأقاليم الكبيرة على الأخرى.

ومما يساعد على نجاح الانظمة الفيدرالية ويعزز ديمومتها اتساع مساحتها الجغرافية وتنوعها الثقافي ووجود أقليات واثنيات دينية وغيرها من أشكال التنوع.

وبالعودة إلى واقعنا اليمني ومساعينا لوجود حل لأزماتنا وما خلص إليه مؤتمر الحوار من نتائج أقول: نعم إن ما خرجت به وثيقة الحوار في واقعه النظري والتشريعي كمحددات لشكل النظام الذي توافق عليه المؤتمرون- سواءً عن قناعة أو على أساس أنه أفضل ما أمكن التوافق عليه- أمر لا بأس به، ولكن أن تأخذ وثيقة المخرجات هذا الزخم الإعلامي وهذا الضجيج وكأنها وثيقة لخروج محتل من أرض الوطن وتسوق على أنها إنجاز (لا قبله ولا بعده) فإنها مغالطة وتدليس لم يسبقنا أحد إليه..بل أنه هبل لم نستطع أن نجد له مبرراً، كون الوثيقة أخذت من أعمارنا ومن أقواتنا واهتمامنا ما لو أننا صرفناها في الشأن التنموي لأحدث نقلة ملموسة على واقعنا الحياتي ولكفانا أو على الأقل جنبنا الكثير من الأزمات والاحداث التي تفطر قلوبنا صبح مساء.